نطالب بعودة ٤ ملايين فلسطيني المطرودين من أراضيهم»(**الجزائر اليوم**، الجزائر، ١٩٩٣/٢/٦).

وأوضح بيان من الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية «ان الخروج من المأزق الذي وضعت اسرائيل عملية السلام فيه يكمن في التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٧٩٩ عبر اعادة المبعدين كافة، وتوفير الحماية لهم... [و] بدون ذلك، فإن الجزائر لا ترى أية جدوى من استئناف المفاوضات متعدّدة [الطرف] الخاصة بالشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٤).

وأعرب مجلس وزراء المملكة العربية السعودية «عن أمله في ان تواصل الهيئات الدولية مساعيها الدبلوماسية لتطبيق القرار الرقم ٧٩٩» (**الخبر**، ١٩٩٣/١/١٣). وأكد الامير سلمان بن عبدالعزيز «ثبات الموقف السعودي المؤيد للشعب الفلسطيني ودعم قضيته... [حيث] ان المملكة تعتبر هذه القضية قضيتها الاولى» (**المصدر نفسه**).

وانعكست مواقف الدول العربية في تصريحات الامين العام لجامعة الدول العربية، د. عصمت عبدالمجيد، الذي اعتبر «ان الاساس الوحيد لحل مشكلة المبعدين هو تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي... [و] اتخاذ كل ما من شأنه تنفيذ قرار المجلس... [حيث] ان قرار الابعاد الجائر يشكّل عقبة كبيرة تجاه عملية السلام الجارية» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٢/٣)؛ واندفع الامين العام الى الاعلان عن «انه سيقوم شخصياً بزيارة للمبعدين الفلسطينيين تضامناً معهم» (**الشعب**، ١٩٩٣/١/٣١)، لكن تلك الزيارة لم تتمّ، بالرغم من تحديد موعد لها.

على هذا الأساس، طلبت منظمة التحرير الفلسطينية من جامعة الدول العربية بالدعوة لعقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب. وقد انعقد ذلك الاجتماع في ١٩٩٣/١/١١ في مقر الجامعة بالقاهرة وحضره ١٣ وزيراً للخارجية، بينما تمثّلت الدول الاخرى على مستوى المندوبين الدائمين في الجامعة العربية أو بسفرائها المعتمدين في القاهرة (**القدس العربي**، ١٩٩٣/١/١٢). ووصف الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، انعقاد الاجتماع «بالتعبير الجديد عن توجه عربي طال انتظاره» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/١٢). وفي كلمة الافتتاح، ناشد الامين العام للجامعة العربية، د. عصمت عبدالمجيد «دول العالم كافة المحبة للسلام ان لا تترك اسرائيل تتجاوز هذه المرة اطار القانون الدولي، وان تلتزم بالشرعية الدولية، وان تجبرها على اعادة المبعدين» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/١٢)؛ ودعا وزير الخارجية المصرية، في كلمته، الى «ان يتكاتف الجميع في المحافل الدولية وعلى المستوى الثنائي لبلورة موقف موحّد ينتهي الى اعادة المبعدين الى الاراضي الفلسطينية المحتلة دون تأخير أو ابطاء» (**المصدر نفسه**)؛ وربطت منظمة التحرير الفلسطينية مشاركتها في مفاوضات السلام بعودة المبعدين، حيث أشار رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي (أبو اللطف) الى انه «من المستحيل على الوفد الفلسطيني المشاركة في المفاوضات قبل عودة المبعدين» (**المصدر نفسه**)؛ بينما طالب وزير الخارجية السوري، الشرع، «بتعليق المفاوضات متعدّدة [الطرف] خاصة وان هذه المفاوضات تخدم مصالح اسرائيل... ودعا الى عقد جلسة لمجلس الامن الدولي بهدف وضع آلية وتحديد فترة زمنية لا تتجاوز الشهر لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار ٧٩٩»... [وأوضح] ان الهدف من الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب هو الخروج بموقف عربي موحّد يضمن اعادة المبعدين الى ديارهم» (**البعث**، ١٩٩٣/١/١٢)؛ ودعا وزير الخارجية اللبناني، في مداخلته، الى «تشكيل وفد من بعض وزراء الخارجية العرب للتوجه الى الامم المتحدة وعرض الموقف العربي من مسألة المبعدين» (**الشعب**، ١٩٩٣/١/١٢).

واختتم وزراء خارجية الدول العربية اجتماعهم في ١٩٩٣/١/١٢ بإصدار قرار دانوا فيه اسرائيل، بقوة، «لارتكابها جريمة ابعاد أكثر من أربعمئة فلسطيني من الاراضي المحتلة منتهكة بذلك قواعد القانون الدولي، ولا سيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة... ودعا القرار مجلس الامن الدولي لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتزام اسرائيل بالتنفيذ الفوري للقرار ٧٩٩، بما في ذلك تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، بالاضافة الى دعوة المنظمة الدولية لايجاد آلية مناسبة